

Distr.
GENERAL

A/49/193
22 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

وفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وباسم الاتحاد الأوروبي، يشترفي أن أطلب إدراج
بند إضافي في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بعنوان "الأسلحة الكيميائية
والبكتريولوجية (البيولوجية)". وينبغي إحالة هذا البند إلى اللجنة الأولى.

وأرفقت بهذه الرسالة مذكرة توضيحية، وفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

(توقيع) ديتلف غراف تزو رانتزاو

المرفق

مذكرة توضيحية

يقترح الاتحاد الأوروبي إدراج بند معنون "الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)" في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي فُتح باب التوقيع عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ووقعت عليها منذ ذلك الحين ١٥٧ دولة، لم تجذب بعد عدداً كافياً من التصديقات لكي تدخل حيز النفاذ. ولذلك سيفوت أبكر موعد ممكن لدخولها حيز النفاذ بعد فتح باب التوقيع عليها بعامين. ولعل مناقشة هذا البند في إطار الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة يسهم في هذه المرحلة في إثارة وعي الدول بهذا الإنجاز التاريخي في مجال الحد من الأسلحة وتوزع السلاح، ويساعد وبالتالي على تشجيع إجراءات التصديق الوطنية.

وفي الوقت نفسه يمكن للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين أن تتيح زخماً جديداً للعمل الذي تقوم به اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان الإسراع في إنجاز مهامها الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذاً فعلياً وكاملاً متى دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بالتحقق من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسموية (التكسينية) ودمير تلك الأسلحة، فقد بذلت جهود كثيرة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في إطار أعمال فريق الخبراء الحكوميين المخصص. وقد لاحظت الجمعية العامة مع الارتياح، في قرارها ٦٥/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن فريق الخبراء الحكوميين المخصص أنجز أعماله في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ووفقاً لأحكام ولاية الفريق وعملاً بطلب من أغلبية الدول الأطراف في الاتفاقية، سيُعقد مؤتمر للدول الأطراف في جنيف من ١٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويبدو مناسباً أن تنظر الجمعية العامة في نتائج هذا المؤتمر الهام فور اختتامه.
